

الآراء النحوية لصدر الأفاضل الخوارزمي (ت: 617هـ) في كتابه التخميم
أ.م.د. فائزة عباس حميدي الباحث. علاء أحمد زغير

الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية

**The grammatical views of the chest of the great al-Khawarizmi (v. 617 AH)
in his book of fermentation**

Ass.Lec.Dr. Faiza Abbas Hamidi Researcher. Alaa Ahmed Zghyer
University of Mustansiriya\ College of Basic Education
b.m_73@yahoo.com

Abstract

This study is aiming at explaining the grammatical points of views of Sadrul Al-Afadhil Al-Khawarizmi in his book " Al-Takhmeer".That book is one of the paraphrasing and explaining books of "Al-Mufassal",the book of Al-Zamkhashri. Al-Khawarizmi has taken great deal of his consideration to explain it.In addition, he followed Al-Zamkhashri in dividing his book into four sections ;Nouns,Verbs,Articles,and a section containing all the three mentioned.

The methodology of explaining the topic based on choosing grammatical problems that occurred in Al-Takhmeer book in which Al-Khawarizmi discussed the grammatical points of views of different grammarians.

In this study, the researcher mentioned some problems that Al-Khawarizmi agreed and others that he didn't in addition to other grammatical views on which he didn't give his own opinion

Keywords: Views, Khwarizmi, grammar

المُلخَص:

يهدفُ البحثُ إلى بيان الآراء النحوية لصدر الأفاضل الخوارزمي في كتابه (التخميم)، والذي يُعدُّ أحد شروح كتاب (المفصل) للزمخشري، واهتمَّ الخوارزمي اهتماماً كبيراً بشرحِهِ، ونهج منهج الزمخشري في تقسيم كتابه على أربعة أقسام: (أسماء، وأفعال، وحروف، وقسم في المشترك).

وكانت طريقة عرض المادة تقومُ على اختيار مسائل نحويةٍ من كتاب التخميم تعرَّضَ فيها الخوارزمي لآراء العلماء النحوية، وارتأيتُ في بحثي هذا أن أذكر مسائل وافقَ فيها العلماء، وأخرى ذهبَ مذهباً مخالفاً لهم، والبعض الآخر يذكرها من دون ترجيح رأي على آخر.

الكلمات المفتاحية: آراء، الخوارزمي، النحو.

المقدمة:

الحمد لله ذي العزّة، والجلال، والطول، والإنعام، أحمدُهُ سبحانه على توالي مننِهِ،، حمداً يبلغُ رضاهُ، ويؤافي نِعَمَهُ، ويكافئُ مَزِيدَهُ، وأصلي وأسلمُ على خير خلق الله نبينا مُحَمَّدٍ، وعلى آله، وصحبه أجمعين أمّا بعدُ:

إنَّ علمَ النحو من العلوم الأساسية التي قامت خدمةً للغة العربية؛ إذ إنَّه ميزانها القويم، وقانونها الضابط الذي لا يُستغنى عنه الفقيه، ولا المفسر، ولا الأديب، ولا الشاعر، ولا المُفكّر، فهو سرُّ العلوم وأصلها.

وحرصاً على سلامة اللغة العربية من كلِّ لحنٍ، بذلَ علماؤنا الأجلاء في سبيل هذه الغاية النبيلة كلَّ الجهد، فاعتنوا بمفردات هذه اللغة، وتراكيبها، وأفتوا أعمارهم في خدمتها، وتعلّمها، وتعليمها، والتأليف فيها، ومن هؤلاء العلماء (صدر الأفاضل الخوارزمي)، أحد علماء عصره المُجتهدين في النحو، وتناولت هذه الدراسة بعض الآراء النحوية للخوارزمي في كتابه (التخميم).

واقترنت طبيعة هذا البحث أن يشتمل على مقدّمة وتمهيد، وثلاثة أقسام.

التمهيد

أولاً: الخلاف النحوي وتأريخه، والأسباب الموجبة لاختلاف العلماء:

إنَّ للغة العربية قَدراً واجتلاباً لا يَخْفَى على أحدٍ، وقد تَجَلَّى ذلك بكُلِّ وضوحٍ عندما جَعَلها اللهُ تبارك وتعالى لغةً كتابه الكريم، ولُغةً نبيِّه محمدٍ (صلى اللهُ عليه وآله وسلَّم).

وإنَّ النُّحو من أعظم علوم العربية وأهمها بدليل عناية علمائنا به منذُ بداية تكوينه، وعلى الرُّغم من أنَّ النُّحو العربيَّ يقومُ على أسسٍ ثابتةٍ، إلاَّ أنَّ اختلاف الآراء كانَ حاضراً عند كثيرٍ من العلماء، وهذا الاختلافُ ظاهرةً طبيعيةً بالنظرِ لخصوصية اللغة العربية، وما تتحمَّله من إمكاناتٍ التأويل والتوجيه.

وهذا الاختلافُ يقومُ على فروع: (العلَّة، والعامل، وبنية الكلمة، والإعراب، وغيرها) لا على الأصول الثابتة للنحو العربي. غير أنَّ مواطنَ الالتقاء أكثر من مسائلِ الخلاف.

ولقد بلغَ الخلافُ حدَّ التقسيم على أسسٍ جغرافيةٍ (البصرة، والكوفة) وسببُ الخلافِ مردهُ إلى مسألتَي القياس والسَّماع، إذ أنَّ مدرسة البصرة مدرسة عقل فاعتمدت القياس، ومدرسة الكوفة مدرسة نقلٍ فاعتمدت السَّماع.

فالخلافُ ظاهرةً طبيعيةً توضحُ سلامة النُّحو وصحَّته، واختلافُ الرأي لا يُفسدُ النُّحو بل على العكس يوقِّيه ويكسبه المتانة. وأخيراً أذكرُ قولَ القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني (ت 596هـ): ((إنِّي رأيتُ أنه لا يكتبُ الإنسانُ كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غيرُ هذا لكانَ أحسن، ولو زيدَ لكانَ يستحسن، ولو قُدِّمَ هذا لكانَ أفضل، ولو تُركَ هذا لكانَ أجمل، وهذا من أعظم العَبَر، وهو دليلٌ على استيلاء النَّقصِ على جملة البشر))⁽¹⁾.

وأختتمُ كلامي بقوله تعالى:

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: 286]

وأخِرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربَّ العالمين.

الباحث

ثانياً: التعريف بصدر الأفاضل الخوارزمي:

1- اسمُه، ولقبُه، ومولدهُ، ومذهبهُ، ووفاتهُ:

هو القاسم بن الحسين بن محمد، أبو محمد صدر الأفاضل مجد الدين الطرانفي الخوارزمي النحوي⁽²⁾، ولُقِّبَ بـ (صدر الأفاضل)⁽³⁾، و(مجد الدين)⁽⁴⁾، أمَّا لقبُه (صدر الأفاضل) هو الأكثرُ شهرةً⁽⁵⁾، وذكرَ مُحَقِّقُ كتاب التخمير الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين أنَّ لقبه هذا مُدَوَّنٌ على كُلِّ مؤلَّفاته التي وقَّفَ عليها⁽⁶⁾.

وكان مولدهُ في الليلة التاسعة من شعبان سنة خمس وخمسين وخمسمائة للهجرة⁽⁷⁾، كما ذكرَ ذلكَ عن نفسه عندما سألهُ ياقوت الحموي (ت 626هـ) عن مولده فقال: ((سألتهُ عن مولده، فقال: مولدي في الليلة التاسعة من شبان، سنة خمس وخمسين وخمسمائة))⁽⁸⁾.

(1) أبجد العلوم 71/1.

(2) ينظر معجم الأدباء 2191/5، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة 236، وبغية الوعاة 252/2، والتخمير 13/1-14.

(3) ينظر معجم الأدباء 2191/5، وتأريخ إربل 530/2، وكشف الظنون 992/2.

(4) ينظر تأريخ إربل 530/2.

(5) ينظر الأعلام للزركلي 175/5.

(6) ينظر التخمير 15/1-16.

(7) ينظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة 236، وتأريخ إربل 530/2، والوفايات 88/24، وبغية الوعاة 252/2.

(8) معجم الأدباء 2191/5.

وكان الخوارزمي يعتقد المذهب الحنفي، نافياً عن نفسه أن يكون معتزلياً، على الرغم من شيوع الاعتزال في خوارزم آنذاك، واعترف بنفسه أنه حنفي المذهب، حين سأله ياقوت الحموي عن مذهبه إذ قال: ((وقلت له ما مذهبك؟ فقال: حنفي، ولكن لست خوارزمياً لست خوارزمياً يكررها، ونفى عن نفسه أن يكون معتزلياً))⁽¹⁾.

توفي الخوارزمي على يد التتار عند هجومهم على خوارزم، فسقط شهيداً في الثاني عشر من ربيع الأول، سنة سبع عشرة وستمائة للهجرة⁽²⁾.

2- رحلاته العلمية:

عند تتبع حياة الخوارزمي يظهر أنه لم يتجاوز بلاد المشرق، وبالتحديد بلاد خراسان وما جاورها، إذ تعلم مبادئ القراءة والكتابة في خوارزم، ثم سافر إلى البلاد المجاورة لها، ومنها (بخارى) طلباً للعلم، كما أخبر عن نفسه حين قال: ((إني مضيت إلى بخارى طالباً للعلم))⁽³⁾.

ثم سافر إلى (سمرقند)، كما جاء ذلك في مخطوط كتابه (ترشيح العلل) بخط الناسخ ما يثبت ذلك⁽⁴⁾.

3- شيوخه:

لم يشتهر من شيوخ الخوارزمي إلا الإمام ناصر الدين عبد السيد المطرزي الخوارزمي⁽⁵⁾، وذكر صدر الأفاضل الخوارزمي أنه قرأ على (رضي الدين النيسابوري) أيضاً، في بخارى، فقال: ((إني مضيت إلى بخارى طالباً للعلم وقاصداً للقراءة على الرضي))⁽⁶⁾. ولعله هو المذكور في كتابه (التخمير) إذ قال: ((وحكي لي الأستاذ منشي النظر رضي الدين النيسابوري...))⁽⁷⁾.

وصرح محقق كتاب التخمير الدكتور عبد الرحمن العثيمين بقوله: ((وبعد وقوفي على بعض مؤلفاته وقراءتها تبين لي أن الخوارزمي قرأ على كثير من العلماء إلا أنه لم يصرح بذلك، وتعمد إخفاءهم لحاجة في نفسه... وأنا لا أعرف سبباً لإخفائه أسماءهم))⁽⁸⁾.

4- ثناء العلماء عليه:

قال عنه ياقوت الحموي: ((... واحد الدهر في علم العربية صدقاً، نو الخاطر الوقاد، والطبع النقاد، والقريحة الحاذقة، والنحيزة الصادقة، برع في علم الأدب، وفأق في نظم الشعر، ونثر الخطب... وأخلاق هنية وبشر طلق، ولسان ذلق، فملاً قلبي وصدري، وأجر وصفه نظمي ونثري))⁽⁹⁾.

وقال عنه السيوطي (ت 911هـ): ((وفأق في نظم الشعر، ونثر الخطب، فهو إنان عين الزمان، وغرة جبهة هذا الأوان))⁽¹⁰⁾.

وذكر الزركلي (ت 1396هـ) رأيه فيه إذ قال: ((عالم بالعربية، من فقهاء الحنفية، من أهل خوارزم))⁽¹¹⁾.

5- مؤلفاته:

ألف الخوارزمي ما يربو على عشرين مؤلفاً أغلبها في النحو واللغة والأدب والبلاغة نذكر منها⁽¹²⁾:

1- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير (الشرح الكبير).

(1) المصدر نفسه 2192/5.

(2) ينظر تاريخ الإسلام للذهبي 513/13، والأعلام للزركلي 175/5، ومعجم المؤلفين 98/8.

(3) معجم الأدباء 2196/5، والتخمير 217/1، وترشيح العلل 26.

(4) ينظر ترشيح العلل 26، والتخمير 17/1.

(5) ينظر تاج التراجم 230، والتخمير 18/1، ومعجم الأدباء 2741/6، وانباه الرواة 339/3.

(6) معجم الأدباء 2196/5، وترشيح العلل 18.

(7) التخمير 371/1.

(8) المصدر نفسه 19/1.

(9) معجم الأدباء 2191/5-2192.

(10) بغية الوعاة 252/2.

(11) الأعلام 175/5.

(12) ينظر التخمير 24/1، وبغية الوعاة 252/2، والأعلام للزركلي 175/5، وديوان الإسلام 200/3، معجم المؤلفين 98/8.

- 2- السبب في شرح المفصل (شرح المتوسط).
- 3- المجرمة في شرح المفصل (الشرح الصغير).
- 4- السر في الإعراب.
- 5- ترشيح العلل في شرح الجمل.
- 6- خلوة الرياحين في المحاضرات.
- 7- زوايا الخبايا في النحو.
- 8- شرح الأحاجي النحوية.
- 9- أبواب الاعتصار.
- 10- عجالة السفر في الشعر.
- 11- عجائب النحو.
- 12- كتاب بدائع الملح.
- 13- شرح سقط الزند.
- 14- شرح المقامات الحريرية (التوضيح).

ثالثاً: منهج الخوارزمي في كتابه التخمير:

لا يختلف منهج الخوارزمي عن منهج الزمخشري في كتابه (المفصل) في تقسيم كتابه، إذ قسمه على أربعة أقسام: (الأسماء، والأفعال، والحروف، والمشتراك)، وكل قسم من هذه الأقسام ينقسم إلى أبواب وفصول. واهتم الخوارزمي اهتماماً كبيراً بشرحه، إذ أخذ يحلّل عبارات الزمخشري، مع الحفاظ على سلامة النص، ومن ثم يورد أقوال العلماء وآراءهم في المسألة، فيورد النص كاملاً ببدوّه بقوله: (قال جار الله)⁽¹⁾، وعند الانتهاء من الفقرة التي يوردها، يعقبها بشرحه تحت قوله: (قال المُشَرِّحُ)⁽²⁾ ويريد المُشَرِّحُ، إشارة إلى تفصيله الكامل للمسألة. وبعد ذلك يبدأ بتفسير قول الزمخشري، وإذا دعاه الأمر إلى الاستطراد يعقد فصلاً تحت عنوان: (تخمير)⁽³⁾، أو قوله: (لطيفة)⁽⁴⁾ إشارة منه إلى التوسع في الشرح. كما اعتمد الخوارزمي في استقاء آرائه من علماء اللُّغة الأوائل بدءاً بسببويه حتى علماء عصره، وعرض آرائهم وترجيح ما يراه مناسباً حسب فكرته ومعلوماته الموثقة في أثناء كتابه التخمير.

القسم الأول

آراء الخوارزمي النحوية في الأسماء

هناك مسائل مختلفة ناقشها الخوارزمي في كتابه التخمير في قسم الأسماء، فبعضها وافق فيها العلماء، والبعض الآخر خالفهم، واخترت منها:

1- اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول به:

الأصل في الفاعل أن يتقدّم على المفعول به؛ لأنّه عمدة، ولا يجوز أن يتصل بضميره إذا كان المفعول به ظاهراً، لأنّه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر ومنع أغلب النحاة عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة⁽¹⁾، فلا يجوز القول (ضرب غلامه زيدا)، وذلك خلاف ما عليه الجمهور⁽²⁾.

(1) ينظر التخمير 267/1، 294، 317/2...

(2) ينظر المصدر نفسه 296/1، 84/2...

(3) ينظر المصدر نفسه 197/1.

(4) ينظر المصدر نفسه 278/1.

ومن المسائل النحوية التي وافق الخوارزمي فيها النحويين مسألة (اتصال الفاعل بضمير يعودُ على المفعول به). قال الزمخشري: ((إِذَا قُدِّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ كَانَ فِي النِّيَّةِ مُؤَخَّرًا، ثُمَّ جَازَ ضَرْبَ غَلَامِهِ زَيْدًا، وَامْتَنَعَ: ضَرْبَ غَلَامِهِ زَيْدًا))⁽³⁾. وفصل الخوارزمي ذلك وبين الأوجه المحتملة في هذه المسألة عند النحاة، فقال: ((ها هنا مسائل أربع، الأولى: ضرب زيد غلامه، وهذا بالإتفاق جائز، والثانية: ضرب غلامه زيد، وهذا أيضاً جائز، والثالثة: ضرب غلامه زيداً وهذا بالإتفاق غير جائز ضرورة؛ لأن الضمير لا بد له من مصرفٍ مُقدِّمٍ إمَّا حقيقَةً وإمَّا تقديراً، وليس ها هنا مصرفٌ مُقدِّمٌ، إمَّا حقيقَةً فظاهرٌ، وأمَّا تقديراً فلائ زيدا هاهنا غير مُقدِّمٍ تقديراً؛ لأن من شأن المفعول أن يتأخَّر عن الفعل))⁽⁴⁾. وقد تناول ذلك أوائل النحاة ومنهم المبرد إذ ذكر قوله: ((ولو قلت ضرب غلامه زيداً كان محالاً؛ لأن الغلام في موضعه لا يجوز أن يُنَوَّى به غير ذلك الموضع))⁽⁵⁾. وتبعه ابن السراج⁽⁶⁾ وأكثر النحويين⁽⁷⁾. وجوز الأخفش⁽⁸⁾، وابن جني⁽⁹⁾، وعبدالله بن الطوال (ت343هـ)⁽¹⁰⁾ من الكوفيين⁽¹¹⁾، الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً. وتابعهم ابن مالك⁽¹²⁾ في نحو: (ضرب غلامه زيداً).

ورد ابن جني ما ذهب إليه الفريق الأول فقال: ((وأجمعوا على أن ليس بجائز: (ضرب غلامه زيداً)، لتقدم المضمير على المظهر لفظاً ومعنى. وقالوا في قول النابغة⁽¹³⁾):

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بِنِ حَاتِمِ
جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

إنَّ الهاء عائدة على مذکورٍ مُتَقَدِّمٍ، كُلُّ ذَلِكَ لَنَلَّا يَتَقَدَّمُ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ عَلَيْهِ مُضَافاً إِلَى الْفَاعِلِ فَيَكُونُ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ لَفْظاً وَمَعْنَى. وَأَمَّا أَنَا فَأَجِيزُ أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ فِي قَوْلِهِ:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بِنِ حَاتِمِ

عائدة على (عَدِيَّ) خلافاً على الجماعة⁽¹⁴⁾.

وعليه يمكن القول إن أكثر النحويين الذين يعتمدون الصناعة النحوية لا يُجَوِّزُونَ ذلك، وهو عندهم من قبيل الشذوذ، وغير سائغ في القياس، وما ذهب إليه ابن جني ومن وافقه جاء في السماع شذوذاً⁽¹⁵⁾، والشاذ لا يُعَوَّل عليه، وردّه أغلب النحاة⁽¹⁶⁾. ويبدو أن الخوارزمي كان موافقاً لما ذهب إليه أغلب النحويين، وهو أقرب إلى الصواب.

(1) ينظر التخمير 234/1، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 269/3.

(2) ينظر شرح المفصل 76/1، والتذليل والتكميل 33/7، والمقاصد الشافية 57/2.

(3) التخمير 234-233/1.

(4) المصدر نفسه 234/1.

(5) المقتضب 102/4.

(6) ينظر الاصول في النحو 238/2.

(7) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي 269/3، والبدیع في علم العربية 98/1، ومسائل خلافية في النحو 94، والكناش في فني النحو والصرف 135/1.

(8) لم أقف على رأيه في كتابه (معاني القرآن)، ينظر أوضح المسالك 125/2.

(9) ينظر الخصائص 294/1.

(10) لم أقف على كتابه، ينظر أوضح المسالك 125/2.

(11) ينظر أوضح المسالك 125/2.

(12) ينظر شرح الكافية الشافية 585/2، وشرح التصريح 416/1.

(13) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه 401، وضرائر الشعر 209، وخزانة الأدب 277/1، وقد وهم ابن جني في نسبه هذا البيت للناطقة الذبياني وذلك لوجود بيت يشبهه في ديوانه 82، يقول فيه:

جَزَى اللهُ عَبَسًا فِي الْمُوَاطِنِ كُلِّهَا جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

(14) الخصائص 294/1.

(15) ينظر الإيضاح العسدي 65/1، والمقتصد في شرح الإيضاح 333/1، والتذليل والتكميل 33/7، والمقاصد الشافية 57/2، وشرح الشواهد الشعرية 328/2-329.

(16) ينظر الإيضاح في شرح المفصل 160/1، تمهيد القواعد 5076-5075/10.

2- رفع خبر (إنَّ):

كان الخوارزمي في بعض المسائل النحوية يعترض على مذهب نحوي معين أو جماعة من النحويين، وكانت من بين تلك المسائل مسألة رفع خبر إنَّ التي هي موضع خلاف بين البصريين والكوفيين، فأخذ يصف قول البصريين بالاستبدال، ذكر الخوارزمي ذلك بقوله: ((خبرٌ (إنَّ) مُخْتَلَفٌ في ارتفاعه، فعند البصريين أنَّه مرتفعٌ بهذا الحرف، فكما عملَ هذا الحرفُ في المنصوب، عملَ أيضاً في المرفوع. وعند الكوفيين هو مرتفعٌ بما كان مرتفعاً به في الابتداء))⁽¹⁾

فالبصريون يرون أنَّها عاملةٌ في الجزأين، ودليلُهُم في ذلك من وجهين:

الأول: أنَّ هذه الاحرفَ مستحكمةُ الشبهِ بالفعل فهي رافعةٌ وناصبَةٌ للجزأين في الوقتِ نفسه⁽²⁾.

الآخر: أنَّ هذه الحروف قد تنزَّلت منزلةَ الأفعال، كما أنَّ الفعل لا بُدَّ له من مرفوعٍ ومنصوبٍ بأنَّهما فاعلٌ ومفعولٌ، فكذلك (إنَّ) لها منصوبٌ ومرفوعٌ⁽³⁾، وذلك يكشف لنا: أنَّ البصريين يرون أنَّ هذه الحروف فرع في العمل عن الفعل والفرع لا يرتقي عمله إلى عمل الأصل، ولكي لا يتطابق عملها مع عمل الفعل في رفع الأول ونصب الثاني عكسوا المسألة بأنَّ تنصبَ الأول وترفع الثاني لكي لا يتطابق النوع مع الأصل في العمل.

وأما اعتراض الخوارزمي على البصريين بقوله: ((هذه الحروف مشبهةٌ بالفعل وشبَّهها به عندهم من حيث إنها تلزمُ الاسماء كالفعل، وينفتحُ أو اخرها كالفعل الماضي...، وهذه علةٌ مُستدلَّةٌ ورَدَّالها ظاهرة))⁽⁴⁾.

أمَّا الكوفيون فيرون أنَّها عاملةٌ في الاسم لا غير⁽⁵⁾، وأنَّ الخبرَ مرتفعٌ بما كان يرتفع به في الابتداء، قبل دخول (إنَّ)⁽⁶⁾. واحتجوا بشيئين:

الأول: قالوا: نسلم أنَّ (إنَّ) اشبهت الفعل، لكنَّها فرغٌ عليه، وإذا كانت فرغاً عليه فهي أضعف منه، فعملتُ في الاسم ولم تجاوزه وبقي الخبرُ مرفوعاً على حاله قبل دخول (إنَّ)⁽⁷⁾.

والآخر: ما نقله الخوارزمي بقوله: ((...، (إنَّ) مع اسمها بمنزلة المبتدأ، بدليل أنَّه يدخل عليه لام الابتداء، ولائمُ الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ...، وهذا يقتضي ألا يكون ارتفاعُ خبر (إنَّ) بالحرف، وإذا لم يكن ارتفاعُ خبر (إنَّ) بالحرف لزمَ أن لا يكون ارتفاعُ خبر سائر الحروف بالحرف أيضاً))⁽⁸⁾.

وفي ذلك إشارة إلى موافقة الخوارزمي للكوفيين.

وما ذهب إليه الكوفيون والخوارزمي مردودٌ من قبل النحاة؛ وذلك لأنَّ معنى الإبتداء قد زال في كائنٍ، وليت، ولعل، وإذا زال المعنى لم يبق للرفع عاملٌ⁽⁹⁾. والرأي ما ذهب إليه البصريون.

3- عامل النصب في المنادى.

يُعرَّفُ النحويونَ الاسمَ المنادى بأنَّه ((المطلوبُ إقبالُهُ بحرفٍ نائبٍ مَنَابٍ "أدعو" لفظاً أو تقديراً))⁽¹⁰⁾.

(1) التخمير 281/1، وينظر المفصل 52.

(2) ينظر التخمير 281/1، والانصاف 177/1، وإنتلاف النصره 167، وتوجيه اللمع 148.

(3) ينظر التخمير 283/1.

(4) التخمير 1 / 282.

(5) المصدر نفسه 281/1-282، والانصاف 176/1،، وألفية ابن معطي 908/2، وشرح المفصل 102/1، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي 322/1.

(6) ينظر التخمير 282/1، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 113/2، الانصاف 176/1، والتبيين عن مذاهب النحويين 332، وإنتلاف النصره 166، والغرة في شرح اللمع 3، واسرار العربية 150 وشرح المفصل 102/1، والايضاح في شرح المفصل 208/1.

(7) ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه 113/2، والانصاف 176/1، وإنتلاف النصره 166-167، وشرح المفصل 102/1، والتذييل والتكميل 6/5.

(8) التخمير 283-282/1، وينظر الانصاف 177-176/1، والايضاح في شرح المفصل 208/1، وشرح التسهيل للمراي 336 وتوجيه اللمع 148، وفتح رب البرية 370.

(9) التبيين عن مذاهب النحويين 336، ومجالس العلماء للزجاجي 103، والانصاف 185/1، والمرتجل 169، واللباب في علل البناء والاعراب 211/1، وشرح المفصل 102/1، والايضاح في شرح المفصل 208/1، وإنتلاف النصره 167.

(10) الكافية في علم النحو 19، وينظر أمالي ابن الحاجب 605/2، وشرح الرضي على الكافية 344/1، والكُنَّاش في فني النحو والصرف 161/1، ومعاني النحو 275/4.

والمنادى منصوبٌ دائماً، وهذه حقيقةٌ مُجمَعٌ عليها بين النحويين⁽¹⁾، لكنهم اختلفوا في عامل النَّصْبِ، فقد ذهبَ أكثرُ النحويين إلى أنَّ العاملَ في المنادى النَّصْبَ (فعلٌ مُقدَّرٌ) بعد حرفِ النداءِ والتقديرِ فيه (أدعوا زيداً، أو أنادي زيداً)؛ في قولنا: (يا زيدُ)⁽²⁾، وهي من المسائل التي اعترض عليها الخوارزمي.

قال الخوارزمي: ((مذهبُ النحويين أنَّ المنادى منصوبٌ بفعلٍ مضمَرٍ، لا بحرفِ النداءِ، وذلك الفعلُ المضمَرُ بينَ حرفِ النداءِ وبينَ المُنادى؛ وهذا لأنَّهُ لما تلفظَ بحرفِ النداءِ عَلِمَ أَنَّهُ يُريدُ أنساناً، فَقِيلَ لَهُ مَنْ تُريدُ؟ فقال: رَجُلًا، أو عَلَامَ زيدٍ، ولكنَّهُ حُذِفَ لكَثْرَةِ الاستعمالِ))⁽³⁾. وهو مذهبُ البصريين⁽⁴⁾.

قال سيبويه: ((علمُ أنَّ النداءَ: كلُّ اسمٍ مُضافٍ فيه فهو نصبٌ على اضمارِ الفعلِ المتروكِ اظهارةً، والمفردُ رفعٌ وهو في موضعِ اسمٍ منصوبٍ))⁽⁵⁾.

وحجتهم في ذلك أنهم: ((حذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلاً من اللَّفظِ بالفعلِ، كأنَّهُ قال: يا، أريدُ عبدَ اللهِ، فَحَذَفَ أريدُ وصارت (يا) بدلاً منها، لأنَّكَ إذا قلتَ: يا فلانُ، عَلِمَ أَنَّكَ تُريدُهُ))⁽⁶⁾.

ولعلَّ الركيزةَ الأساسية التي جعلتهم يقدِّرون فعلاً ناصباً بدل حرفِ النداءِ أمران:

- أ- أنَّ (يا) حرفٌ، والأصلُ في الحروفِ ألا تعمل؛ ولأنَّها لو عملت كان ذلك شبيهاً بالفعلِ وشبهها بالفعلِ ضعيف⁽⁷⁾.
- ب- أنَّ الأصلَ في العملِ للأفعالِ، والحرفُ يُنبئُ على ذلك الفعلِ، لا أَنَّهُ يعملُ، ألا ترى أنَّ أدواتِ الشرطِ إذا حُذِفَ عنها الفعلُ أُعربتْ بفعلٍ مُقدَّرٍ دلَّ عليه الحرفُ، كذا هاهنا⁽⁸⁾.

وذهب الخوارزمي إلى إبطال مذهبهم فقال: ((و ما أبردُ هذا المذهب، بل ما أبطله؟!، وهذا لأنَّهُ لو كانَ الفعلُ مضمراً هاهنا لكان كلاماً يتطرقُ إليه التصديقُ والتكذيبُ، وشيءٌ منه ليس بكلامٍ فينتطرقُ إليه التصديقُ والتكذيبُ))⁽⁹⁾.
وُتسببَ إلى الكوفيين قولهم: إنَّ حرفَ النداءِ ليس حرفاً، وإمَّا هو اسمٌ للفعلِ، والمنادى منصوبٌ به⁽¹⁰⁾.

وردَّ هذا المذهبُ بأنَّ أسماءَ الأفعالِ لا بُدُّ لها من مرفوعٍ، ولا مرفوعٍ ههنا فوجبَ أنَّ لا تكونَ أسماءُ أفعالٍ⁽¹¹⁾.
ويرى بعضُ النحاة: أنَّ العاملَ في المنادى هو حرفُ النداءِ نفسه من غيرِ أنَّ يكونَ قائماً مقامَ الفعلِ⁽¹²⁾. ورائد هذا المذهب ابن جني، إذ قال: ((«يا» نفسها هي العاملُ الواقعُ على (زيد)، وحالها في ذلك حال (أدعو) و(أنادي) في كونِ كل واحدٍ منهما هو العاملُ في المفعول))⁽¹³⁾. واختاره ابن كيسان⁽¹⁴⁾، وعليه ابن الخشاب⁽¹⁵⁾.
وأخذ به الخوارزمي بقوله: ((لأنَّ حرفَ النداءِ من النواصب))⁽¹⁶⁾.
وردَّ السهيلي مذهبهم بقوله: ((ولو كان حرفُ النداءِ عاملاً لما جاز حذفه وبقاء العمل))⁽¹⁷⁾.

(1) ينظر الكتاب 182/2، والمقتضب 202/4، والمقتصد في شرح الإيضاح 753/2، والمفصل 61، والتخمير 325/1.

(2) ينظر التخمير 325/1، واسرار العربية 277، والانصاف 327/1، والمنهاج في شرح الجمل 527/1، والمقاصد الشافية 46/1.

(3) التخمير 325/1.

(4) ينظر الكتاب 291/1، والمقتضب 203/4، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 188/2، والمفصل 61.

(5) الكتاب 182/2.

(6) الكتاب 182/2، وينظر التخمير 325/1، وشرح الفصل 127/1.

(7) ينظر الباب في علل البناء والاعراب 329/2.

(8) التبيين عن مذاهب النحويين 443.

(9) التخمير 325/1.

(10) والمنهاج في شرح الجمل 528/1، ينظر الجني الداني 355.

(11) الإيضاح في شرح المفصل 250/1.

(12) المنهاج في شرح الجمل 528/1.

(13) الخصائص 277/2، وينظر اللمع في العربية 79.

(14) ينظر الموقفي في النحو 110.

(15) ينظر المرتجل 191-192.

(16) التخمير 335/1.

(17) نتائج الفكر في النحو 62.

في حين نرى أنّ الباحثين المعاصرين كالدكتور مهدي المخزومي لا يؤمن بما قاله العلماء القدماء والمتأخرون، ويرى أنّ النداء تركيب لفظي ليس فيه معنى فعلٍ مُقدّر، وليس فيه اسنادٌ، ولا يصح عدّه في الجمل الفعلية كما قصده النحاة، لأنّ النداء تنبيه و لا شيء غيره⁽¹⁾.

وهذا ما قال به الاستاذ ابراهيم مصطفى بأنّ المنادى منصوبٌ على الأصل لا بإضمار فعل ولا بالأداة⁽²⁾. ووافقهم المستشرق الألماني الأستاذ بروجشتراسر⁽³⁾.

ونميلُ إلى ما ذهب اليه العلماء المعاصرون؛ لأنّ النداء جيء به للتنبيه فلا حاجة إلى تفسيرات بعيدة تثقل الفكر والعقل، وبالتالي فإنّ القياس على الظاهر أولى من القياس على المضمّر.

4- نوع الإضافة في (غير، ومثّل) وشبههما.

اتفق النحويون على أنّ المضاف إذا كان نكرةً يكتسب من المضاف إليه تعريفه إن كان معرفةً، وإذا كان المضاف إليه نكرةً أفاد التخصيص، وذلك هو الأصل، وقد جاءت أسماءُ أُضيفت إلى المعارف ولم تتعرف؛ للإبهام الذي فيها، وهي الأسماء (المتوغّلة في الإبهام)، وأنها لا تختصّ واحداً بعينه وذلك (غير، ومثّل، وشبه) ونحوها، فهذه الألفاظ نكراتٌ وإن كُنَّ مضافاتٍ إلى معرفةٍ، وإنما نكرهنّ معانيهنّ؛ وذلك لأنّ هذه الأسماءَ لمّا لم تتحصر مغايرتها ومماثلتها لم تتعرّف والذي يؤيد تكثيرها دخول رُبّ⁽⁴⁾، وتعدّ هذه المسألة من المسائل التي خالف فيها الخوارزمي النحويين.

يرى العلماء النحويون أنّ: ((كُلُّ اسمٍ معرفةٍ يتعرّف به ما أُضيفَ إليه إضافةً معنويةً، إلاّ أسماءٌ توغّلت في إبهامها فهي نكراتٌ، وإن أُضيفت إلى المعارف، وهي نحو (غير، ومثّل، وشبه)، ولذلك وصفتُ بها النكراتُ؛ فقيل: مررتُ برجلٍ غيرك، ومثلك، وشبهك، ودخلَ عليها رُبّ))⁽⁵⁾.

وأما الخوارزمي فلم يُحيدَ ما قاله النحاة في ذلك ووصف كلامهم بالتخبُّط والفساد إذ قال: ((هذا الفصلُ قد تخبّط فيه النحويون، وأنا أولاً أصلحُ كلامهم بقدر المُمكن، ثمّ اعترضُ عليه، ثمّ أذكرُ ما هو الصّحيح... قالوا: كلُّ اسمٍ أُضيفَ إلى المعرفة إضافةً معنويةً فهو معرفةٌ إلاّ أسماءٌ توغّلت في إبهامها فهي نكراتٌ وإن أُضيفت إلى المعارف... وهذا كلامٌ فاسدٌ))⁽⁶⁾.

وذهب يرحج ما عارض به النحاة مستنداً بذلك بقول سيبويه فقال: ((وذلك لأنّ إباءها التعريف، لو كان لتوغلها في الإبهام لما تعرّف المغاير، والمماثل، والمشابه في قولك: (مررتُ بالرجل المغاير أبوه أباك، وبالغلام المماثل وجهه بدران، والمشابه فده العُصن)؛ لمساواة هذه الأسماء تلك في المعنى حدو القُدّة بالقُدّة، والحق أنّ هذه الأسماء في الأصل صفاتٌ، ومن ثمّ ذكر سيبويه أنّهنّ مضافاتٌ بمعنى اسم الفاعلين في موضع مغايرك، ومماثلك، ومُشابهك لحال فلكون الإضافة فيها لم يكتسب بها المضافُ تعريفاً))⁽⁷⁾، وقد أيده ابنُ يعيش⁽⁸⁾.

ويبدو أنّ سيبويه يرى تعريف هذه الألفاظ عند الإضافة - كما يقول الخوارزمي - وذلك ثابتٌ في كتابه واستشهد بقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء/95]⁽⁹⁾، ووافقه الفراء (ت207هـ)⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيهه304.

(2) ينظر احياء النحو47.

(3) ينظر التطور النحوي 125.

(4) ينظر التخمير2/16، وشرح المفصل 2/125.

(5) التخمير2/16-15، وينظر المفصل101.

(6) التخمير2/16-15.

(7) المصدر نفسه 2/16، وينظر الكتاب2/331-332.

(8) شرح المفصل2/125-126.

(9) ينظر الكتاب2/332.

(10) ينظر معاني القرآن7/1.

أما الأَخْفَشُ (ت215هـ) فيرى أن الأصل في هذه الألفاظ أن يكونن نكراتٍ، ولكن قد تجيء في مواضع مخصوصة صفاتٍ لمعارف⁽¹⁾.

بينما ذهب المبرد⁽²⁾، وابن السراج⁽³⁾ إلى أن (المُعَايِرَ، والمُمَاتِلَ) إذا كانا واحداً كانت (غير) و(مثل) نكرتين وإن أُضيفتا إلى معرفة⁽⁴⁾.

واشترط العكبري (ت616هـ) أن (غيراً) وأحواتها لا تكون معرفة إلا إذا وقعت بين متضادين، فقال ((إن (غير) إذا وقعت بين متضادين، وكانا معرفتين تعرّفت بالإضافة؛ كقولك: (عجبت من الحركة غير السكون)))⁽⁵⁾.

أما ما قاله الخوارزمي إن: (غير، ومثل، وشبه) وأحواتها نكرات لا أوافق؛ وذلك لأنه قد تكون هذه الأشياء معارف إذا شُهر المضاف بمُعَايِرَة المضاف إليه، أو بمُمَاتِلَتِه، فيكون اللفظ بحالِه، والتقدير: مختلف. فإذا قال القائل: (مررت برجلٍ مثلك، أو شِبْهَكَ) وأراد النكرة، فمعناه: بمُشَابِهِكَ، أو مُمَاتِلِكَ في ضربٍ من ضروب المماثلة والمشابهة. وهي كثيرة غير محصورة. وإذا أراد المعرفة، قال: (مررتُ بعبد الله مثلك)، فكان معناه: المعروف بشبّهك، أي: الغالب عليه ذلك.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿هُدًى صِرَاطَ الْمُسْتَقِيمِ ﴿٦٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: 6-7]؛ لأن المراد بالذين أنعمت عليهم المؤمنون، والمغضوب عليهم الكفار، فهما مختلفان، ونحوه: (مررت بالمتحرّك غير الساكن، والقائم غير القاعد)⁽⁶⁾.

وعليه يمكن القول إن ما ذكره الخوارزمي من كون هذه الألفاظ مضافة إضافة لفظية، فهو الوجه الصحيح الذي عليه العلماء النحويون، أما جعله عاماً فمؤخذ عليه؛ وذلك لأن إضافتها تبقى بحسب معناها.

القسم الثاني

آراء الخوارزمي النحوية في الأفعال

لم يذكر الخوارزمي كل المسائل الخلافية في الأفعال، بل اقتصر على مسائل محدّدة وقليلة، واخترت منها:

1- صيغة (أفعل) في التعجب فعل أم اسم؟.

ذكر النحويون أن للتعجب صيغاً وألفاظاً وعبارات كثيرة، إلا أنهم لم يبيّئوا لها في مصنفاتهم، ولم يذكروها في باب التعجب، ومن هذه الألفاظ: (سُبْحَانَ اللَّهِ) و(وَاهَا لَهُ) و(لله أنت)، وكثير من الألفاظ، والمُبَوَّبُ لَهُ في النحو العربي صيغتان مشهورتان، (ما أفعله!) و(أفعل به!)⁽⁷⁾.

واختلف النحويون حول صيغة التعجب (أفعل)، أ فعل هي أم اسم؟، فذكر الخوارزمي قوله: ((التعجب له صيغتان: إحداهما: (ما أفعله)، والثانية: (أفعل به)، والصيغتان عند البصريين (فعل))⁽⁸⁾.

أما البصريون فالرأي عندهم أن (أفعل) في نحو: (ما أحسن زيداً!) فعل ماضٍ⁽⁹⁾، ووافقهم الكسائي من الكوفيين⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر معاني القرآن 17/1.

(2) ينظر المقتضب 423/4.

(3) ينظر الأصول في النحو 5/2.

(4) ينظر المقتضب 423/4.

(5) التبيان في إعراب القرآن 10/1.

(6) شرح المفصل 126/2.

(7) ينظر ترشيح العلل 110، وتوجيه اللمع 382، وشرح الكافية الشافية 1076/2، وشرح التسهيل لابن مالك 30/3، وشرح التسهيل للمراي 641، وشفاء العليل 599/2، والبهجة المرضية 361، ومجيب النذا في شرح قطر الندى 568-569، والنحو الشافي 499.

(8) التخخير 325/3.

(9) ينظر الكتاب 72/1، والمقتضب 173/4، والأصول في النحو 98/1، والتعليق على كتاب سيبويه 131/2، والمقتصد في شرح الإيضاح 373/1، والإيضاح 126/1، والتبيين عن مذاهب النحويين 285، والتخخير 325/3، والبسيط في شرح الجمل 580/1.

(10) ينظر الإيضاح 126/1، وانتلاف النصر 119.

نصَّ سيبويه على ذلك بقوله: ((هذا باب ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ، وَلَمْ يَجِرْ مَجْرَى الفِعْلِ، وَلَمْ يَتَمَكَّنْ تَمَكُّنَهُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: ما أَحَسَّنَ عبدَ اللَّهِ، زَعَمَ الخَلِيلُ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: شيءٌ أَحَسَّنَ عبدَ اللَّهِ))⁽¹⁾.

ويُفهم من كلام سيبويه أن هذه الصيغة تَغْلُبُ عليها الفعلية أكثر من اسميتها، قال الجرجاني: ((فَ (ما) في قَوْلِكَ: (ما أَحَسَّنَ زيداً) مُبْتَدَأٌ، و (أَحَسَّنَ) فيه ضميرٌ يعودُ إليه؛ وَذَلِكَ الضَّميرُ هو الفاعلُ، و (زيداً) منصوبٌ بأنه مفعولٌ، فهو في حُكْم الإعراب؛ كقَوْلِكَ: (زيداً أَذْهَبَ عَمراً))⁽²⁾، ومثله قال ابن يعيش⁽³⁾.

واحتج أصحاب هذا الرأي بجملة أدلة منها:

قبولُهُ نونُ الوفاية عند اتِّصالِهِ ب (ياء المتكلم)، كما في قَوْلِكَ مُتَعَجِّباً: (ما أَكْرَمَنِي!، وما أَفْقَرَنِي إلى عفوِ اللَّهِ!) ونحوهما⁽⁴⁾.
بناءُ آخِرِهِ على الفَتْحِ، وشبهُهُ بالفِعْلِ الماضي في ذلك، دلَّ على فعليته، ولو كان اسماً لما جازَ بناؤُهُ، إذ لا توجَدُ علَّةٌ توجبُ بناءَهُ⁽⁵⁾.

وأضاف الخوارزمي دليلاً آخرَ للبصريين، فقال: ((إنَّكَ تقولُ: (ما أَحَسَّنَ وما أَجْمَلُ زيداً)، إنَّ نَصَبْتَ (زيداً) ب (أَجْمَلُ)، وإنَّ نَصَبْتَ ب (أَحَسَّنَ) قُلْتَ: (ما أَحَسَّنَ وَأَجْمَلُهُ زيداً)، تُرِيدُ: (ما أَحَسَّنَ زيداً)، أنَّ (أَحَسَّنَ)، و (أَجْمَلُ) وما أشبه ذلك أفعال))⁽⁶⁾.

وأما الكوفيون فالرأي عندهم أنَّ (أَفْعَلُ) اسمٌ وليس فِعْلاً⁽⁷⁾.

واختار الخوارزمي مذهبهم بقوله: ((وعندي أنَّ (ما أَفْعَلُ!) جملةٌ اسميةٌ لا فعليةٌ، أصلُها: (زيدٌ أَفْعَلُ) فَقدَّمَ على المُبْتَدَأِ الخبرُ... و (أَفْعَلُ) في الأصلِ (أَفْعَلُ تفضيل). ...، ويشهدُ لكونِهِ اسماً ورُودُ التَّصْغِيرِ عليه في: (ما أَحْبَسْتَهَا مُقَلَّةً)، وقال⁽⁸⁾:

يَا مَا أَمِيلِحْ عَزَلَانَا شَدَنَ لَنَا

وَلَوْ كَانَ فِعْلاً لَمَا صَغَّرَ؛ لِأَنَّ تَصْغِيرَ الفِعْلِ مُتَصَوِّرٌ))⁽⁹⁾.

واحتج الكوفيون أيضاً بأنَّ الذي يدلُّ على أنَّه اسم جموده وعدمُ تصرُّفه⁽¹⁰⁾.

وردَّ علماء النحو ما احتجَّ به الكوفيون والخوارزمي، وقالوا: أمَّا احتجاجهم بأنَّ (أَفْعَلُ) يدخلُ التصغير، فغيرُ موقِّق؛ وذلك لأنَّ التصغيرَ الداخلَ على فِعْلِ التعجبِ ليس كالتصغير الذي يدخلُ الاسماءَ؛ لأنَّ التصغيرَ مرادُّ به المصدر وليس الفعل، وفعل التعجب مُنْعٍ مِنَ التصرف، فألزمَ طريقةً واحدةً هي الفعلية⁽¹¹⁾.

وأما قولهم: ((إنَّه اسمٌ جامدٌ لا يتصرف))، فالجوابُ في ذلك: أنَّ عدمَ تصرُّفه لا يدلُّ على أنَّه اسمٌ، وله نظائرُ في اللُّغة، مِنْ ذَلِكَ (لَيْسَ، وَعَسَى) وهما بالاتفاق فعلايان لا يتصرفان، فضلاً عن ذلك إنَّما امتنع من التصرف إلى المضارع؛ لأنَّ الفِعْلَ المضارعَ يحتملُ زمانين الحال والاستقبال، وفِعْلُ التَّعْجِبِ لا يكونُ إلَّا ما هو موجودٌ ومُشَاهَدٌ، وذلك بيِّنٌ واضحٌ⁽¹²⁾.

ويخلصُ الباحثُ إلى أنَّ ما ذهبَ إليه سيبويه والبصريون ومن تبعهم هو الرَّاجِحُ، لقوَّةِ أدلَّتِهِمْ، وممَّا يوقِّي ذلك أنَّ فعلَ التعجب ينصبُ المعارف والنكرات، فلو كان اسماً لنصبَ النكرات فقط على التَّمْيِيزِ⁽¹⁾، كما في قولِهِ تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفْراً﴾ [الكهف: 34].

(1) الكتاب 72/1.

(2) المقتصد في شرح الإيضاح 375/1.

(3) شرح المفصل 143/7.

(4) التخمير 325/3، وينظر التبصرة والتذكرة 217/1، والإنصاف 129/1، والتبيين عن مذاهب النحويين 286، واللباب في علل البناء والإعراب 197/1، وتوجيه اللعق 382، وشرح ابن عقيل 148/3.

(5) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين 288، وشرح المفصل 142/7، وشرح التصريح 59/2.

(6) التخمير 325/3.

(7) ينظر الإنصاف 126/1.

(8) البيت للفرج، ينظر ديوانه 241، وتماؤه: مِنْ هُوَ لِيَأْتِيَنَّ الضَّالَّ والسَّمُرُ

(9) التخمير 326-325/3.

(10) ينظر الإنصاف 126/1، وأسرار العربية 114، والتبيين عن مذاهب النحويين 290.

(11) ينظر الإنصاف 138/1-139، وأسرار العربية 116-117، ومغني اللبيب 760/2، وانتلاف النصرة 120.

(12) ينظر الإنصاف 138/1، وشرح المفصل 143/7.

1- الفعل الناسخ (كان) بين التمام والنقصان:

تضمنَ كتاب التَّخْمِير مسألةً خلافيةً في الفعل (كَانَ) بين التمام والنقصان، وقد اعترضَ الخوارزمي على النحاة في هذه المسألة كما سيجبي.

ولا بُدُّ من الإشارةِ أَنَّ كَانٌ تَكُونُ نَاقِصَةً تَارَةً ؛ فَتَحْتَاجُ إِلَى مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ لِتَعْمَلَ، وَتَكُونُ تَارَةً أُخْرَى تَامَةً؛ فَتَحْتَاجُ إِلَى فَاعِلٍ شَأْنَهَا فِي ذَلِكَ شَأْنَ الْأَفْعَالِ التَّامَةِ الْأُخْرَى نَحْو: (ضَرَبَ، ذَهَبَ)، وَتَكُونُ عِنْدَيْهِ بِمَعْنَى: (وَقَعَ، حَدَثَ، ثَبَّتَ)⁽²⁾.
وَاخْتَلَفَتْ آرَاءُ النَّحْوِيِّينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِأَنَّهَا نَاقِصَةٌ مُجْرَدَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِتَمَامِهَا تَدُلُّ عَلَى الْحَدِيثِ مَقْتَرَنَةً بِزَمَنِ⁽³⁾.

ذَكَرَ الْخَوَارِزْمِيُّ رَأْيَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ، مُبَيِّنًا مَذْهَبَ ابْنِ السَّرَّاجِ فَقَالَ: ((الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِعْلِ التَّامِ وَالنَّاقِصِ، أَنَّ الْفِعْلَ الْحَقِيقِي يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى زَمَانٍ؛ نَحْوَ قَوْلِكَ: (ضَرَبَ) يَدُلُّ عَلَى مَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ، وَعَلَى (الضَّرْبِ)، وَكَانَ- فِيمَا زَعَمُوا- يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى مِنَ الزَّمَانِ فَقَط. ابْنُ السَّرَّاجِ: إِذَا قَالُوا: (كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا)، فَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: (زَيْدٌ قَائِمٌ) فِيمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ، وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَاصُ عَلَى الْفَاعِلِ هَا هُنَا، بِخِلَافِ سَائِرِ الْأَفْعَالِ التَّامَةِ))⁽⁴⁾.

ومذهب ابن السَّرَّاجِ هو مذهب المبرد⁽⁵⁾ وَحَدَا حَذْوُهُمَا أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ⁽⁶⁾، وَابْنُ جَنِي⁽⁷⁾، وَعَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ⁽⁸⁾، وَأَبُو عَلِيٍّ الشَّلُوبِييْنِ⁽⁹⁾، وَابْنُ يَعِيْشٍ⁽¹⁰⁾ فِي الْقَوْلِ بِأَنَّ (كَانَ) فِعْلٌ غَيْرُ حَقِيقِي نَاقِصٌ مَلَاذِمٌ لِلزَّمَنِ فَقَط⁽¹¹⁾.

وَاحْتَجَّ أَصْحَابُ هَذَا الرَّأْيِ بِأَنَّ (كَانَ) إِنَّمَا جِيءَ بِهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا تَتَعَدَّى إِلَى جَمِيعِ أَنْوَاعِ الضَّرُوبِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِأَسْمَاءِ الزَّمَانِ سِوَاءِ الْمُبْهَمِ، أَوْ الْمُخْتَصِّصِ، أَوْ الْمَعْرِفَةِ، أَوْ النُّكْرَةِ، كَمَا تَتَعَدَّى إِلَى كُلِّ ضَرْبٍ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَحْدَاثِ الَّتِي سُلِّمَتْ مِنْهَا⁽¹²⁾، وَلِأَنَّ خَبَرَهَا لَزِمَهَا لِيُجَبَّرَ عَنِ الْحَدِيثِ الَّذِي جُرِّدَ مِنْهَا، إِذَا قُلْتِ: (كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا)، فَالْحَدِيثُ قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ لَفْظَةُ (قَائِمٌ)، وَلَيْسَ الْفِعْلُ (كَانَ)، فَيَكُونُ (كَانَ وَخَبَرُهَا) يَفِيدَانِ مَا أَفَادَهُ الْفِعْلُ مُجْرَدًا بِنَفْسِهِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ حَذَفْتَ (كَانَ) مِنَ الْجُمْلَةِ وَقُلْتِ: (زَيْدٌ قَائِمٌ) لَسَقَطَ عَنِ (كَانَ) دَلَالَةُ الزَّمَنِ، فَيُفْهَمُ مِنْ تَرْكِيْبِ الْجُمْلَةِ أَنَّ الْقِيَامَ كَانَ مِنْ زَيْدٍ، فَعَلِمَ أَنَّ جِيءَ بِ(كَانَ) لِلدَّلَالَةِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ الزَّمَنُ مِنْ دُونِ الْحَدِيثِ⁽¹³⁾.
وَاعْتَرَضَ الْخَوَارِزْمِيُّ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: ((وَهَذَا الْكَلَامُ عِنْدِي مُعْتَرِضٌ عَلَيْهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ سَائِرَ الْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ إِنَّمَا كَانَتْ تَامَةً مِنْ حَيْثُ أَنَّ فِيهَا خُصُوصَ زَمَانٍ وَخُصُوصَ لَفْظٍ، فَمِنْ حَيْثُ خُصُوصَ الزَّمَانِ يَدُلُّ عَلَى الْمُضِيِّ، وَمِنْ حَيْثُ خُصُوصَ اللَّفْظِ يَدُلُّ عَلَى خُصُوصِ مَعْنَى الْمَصْدَرِ، وَخُصُوصَ الزَّمَانِ مَعَ خُصُوصِ اللَّفْظِ مَوْجُودٌ هَاهُنَا فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ تَامًا، وَلَعَلَّهُمْ عَنُوا أَنَّ الْفِعْلَ النَّاقِصَ وَإِنْ كَانَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ كَمَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الزَّمَانِ، لَكِنَّ الْخَبَرَ انْعَقَدَ لِتَعْرِيفِ مَعْنَى الْمَصْدَرِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ، فَكَانَ دَلَالَتُهُ عَلَيْهِ وَعَدَمُ دَلَالَتِهِ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ))⁽¹⁴⁾.

(1) ينظر الإنصاف 132/1، وأسرار العربية 113.

(2) ينظر الأزهية في علم الحروف 183، وتقريب المقرب 52، وجامع الدروس العربية 276/2، وأدوات الإعراب 156-157.

(3) التخمير 284/3، وينظر الأصول في النحو 82/1-83، والمسائل العسكرية 96، والمسائل الحلييات 222، والتمام في تفسير أشعار هذيل 171، والمقتصد في شرح الإيضاح 398/1، والتوطئة 224، وهمع الهوامع 74/2.

(4) التخمير 284/3، وينظر الأصول في النحو 82.

(5) ينظر المقتضب 33/3.

(6) ينظر المسائل الحلييات 222، والمسائل العسكرية 96، والمسائل البصرييات 232.

(7) ينظر التمام في تفسير أشعار هذيل 171.

(8) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح 398/1.

(9) ينظر التوطئة 224.

(10) ينظر شرح المفصل 96/2.

(11) ينظر همع الهوامع 74/2.

(12) ينظر المسائل الحلييات 222، وشرح اللمع للباقولي 334.

(13) ينظر التمام في تفسير أشعار هذيل 171، والبسيط في شرح الجمل 665/2.

(14) التخمير 284/3.

ويُفهم من قوله إنّه يقولُ بتمام (كان) ودلالاتها على الحدثِ والزَّمن، ومِمَّا يدلُّ على ذلك قولُهُ: ((اعلمُ أنّ (كان) هاهنا عند النَّحويين هي النَّاقصة....، وعندني في الموضوعين هي التَّامة))⁽¹⁾.

وتبعَهُ مِنَ العلماءِ النَّحويين ابن مالك⁽²⁾، وابن عصفور⁽³⁾، وأبو حيان⁽⁴⁾، والمرادي⁽⁵⁾، وابن عقيل⁽⁶⁾، والسلسيلي⁽⁷⁾، ومن المحدثين الدكتور فاضل السَّامرائي⁽⁸⁾ وقالوا بملازمة هذه الافعال الحدث فضلاً عن الزمن كسائر الأفعال الأخرى⁽⁹⁾.

واستدلوا بجملة أدلّةٍ مِنْ أبرزها:

أ- أنّ الاجماعَ منقوًّ على فعلية هذه العوامل، والفعل لا بُدُّ وأنَّ يدلُّ على الزمن والحدث؛ لأنَّ الذي يدلُّ على الحدثِ وحدَهُ (المصدر)، وعلى الزَّمانِ وحدَهُ (اسم الزَّمان)، وكان وأخواتها ليستُ بمصادرٍ ولا أسماءِ زمانٍ، فيبطلُ بذلك ما أدعوه⁽¹⁰⁾.

ب- أنّها لو لم يكن لها (مصدرٌ) لم يجز دخول (أن) الناصبة عليها مِنْ قولهِ تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ [الأعراف: 20]⁽¹¹⁾.

ت- مجيء فعل الأمر منها، كما في قولهِ تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ [النساء: 135]⁽¹²⁾.

ومِمَّا تقدّم يُمكن القولُ: إنّ أرجح الرأيين ما ذهب إليه الخوارزمي وَمَنْ تبعَهُ مِنَ العلماءِ مِنْ أنّ (كان) حقيقية تدلُّ على الزمن والحدوث، وفيها دلالة الفعل لأسباب منها⁽¹³⁾:

* أنّها تلحقها ضمائر الرفع المتحركة، و(واو) الجماعة، و(الف) الاثنتين؛ نحو قولك: (كنتُ، وكنتِ، وكانوا، وكانا) وهذه الضمائر لا تلحق سوى الأفعال.

* اتصال هذه الأفعال ب(تاء التانيث) الساكنة؛ نحو (كانتُ) كما تقولُ (ذَهَبْتُ)، وهذه التاء لا تختصُّ إلا بالأفعال.

* أنّها تتصرفُ تصرفَ الأفعالِ الأخرى، نحو (كانَ، يكونُ، كُنْ) و(صارَ، يصيرُ، صِرْ).

القسم الثالث

آراء الخوارزمي النحوية في الحروف

الخوارزمي شأنه شأنُ النحويين فهو لم يغفل الحروف، فبعد عرضه المسائل النحوية في الاسماء والأفعال عمد إلى عرض مسائل تتضمّن الحروف، وكان الخوارزمي يعرض المسألة من دون ترجيح رأي على آخر، وفي بعض الأحيان كان يؤيد طائفةً من النحويين معترضاً على أخرى، واخترتُ مسألتين من الحروف على سبيل الإيجاز لا الحصر:

1- الميم المشددة في (اللهم) أعوض عن حرف النداء أم لا؟

انعقدَ اجماعُ النحويين على أنّ (يا) حرفٌ موضوعٌ للنداء، ولكن هناك مواضع قد حُذِفَ فيها هذا الحرف وعوّضَ بدله (ميمٌ مشددةٌ)⁽¹⁴⁾.

ذكر الخوارزمي مذهب النحويين فقال: ((«اللهم» مُخْتَلَفٌ فيه بين اهلِ البصرةِ وأهلِ الكوفةِ، فعندَ اهلِ البصرةِ أصلُهُ: يا اللهُ،

والميمُ خَلَفَ عَن حرفِ النِّداءِ، وَعِنْدَ اهلِ

(1) التخمير 166/2.

(2) ينظر شرح التسهيل 338/1.

(3) ينظر شرح جمل الزجاجي 385/1.

(4) ينظر ارتشاف الضرب 1151/3، والتذليل والتكميل 133/4.

(5) ينظر شرح التسهيل 290.

(6) ينظر المساعد 252/1.

(7) ينظر شفاء العليل 308/1.

(8) ينظر معاني النحو 189/1.

(9) ينظر شرح الرضي على الكافية 182/4، وجمع الهوامع 74/2.

(10) ينظر شرح التسهيل 338/1-340، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 386/1، والتذليل والتكميل 135/4-137، وشرح التسهيل للمرادي 289-

290

(11) ينظر شرح التسهيل 339/1.

(12) ينظر شرح التسهيل 339/1، والتذليل والتكميل 135/4.

(13) ينظر اسرار العربية 131-132.

(14) ينظر المفصل 67، والتخمير 357/1.

الكوفة لَيْسَتْ خَلْفًا⁽¹⁾، إذ انقسمت آراء النحويين في هذه المسألة على اتجاهين:

الأول: رأي جمهور البصريين، قالوا: إِنَّهُ جِيءَ بـ (الميم) عوضاً عن (يا) النداء المحذوفة⁽²⁾.

قال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ): ((ومعنى (اللَّهُمَّ) أرادوا أَنْ يقولوا: "يا الله"، فنقل عليهم، فجعلوا مكانَ حرفِ النَّداءِ الميم، وجعلوا الميم بدلاً من حرف النداء، فقالوا: اللهم))⁽³⁾.

وجاء في كتاب سيبويه: ((وقولهم اللَّهُمَّ، حذفوا (يا) وألحقوا الميم عوضاً))⁽⁴⁾.
وحجتهم في ذلك من أمور منها⁽⁵⁾:

أ- أنه لا يجوز نداء لفظ الجلالة (الله) إلا بـ (يا)، وهذا متفق عليه بالأجماع، فلما حذفوا حرف النداء (يا)، عوض مكانه (ميم) مشددة، وكذا ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ أَوْ انْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: 32].

ب- لا يجمعون بينهما في كلامهم، أي بين العوض (الميم)، والمعوّض منه (يا)، إلا في ضرورة الشعر، منه قول الشاعر⁽⁶⁾:

هَمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهِمَا
عَلَى النَّايِحِ الْعَاوِيِ أَشَدُّ رَجَامِ

فجمع الشاعر بين (الميم) و(الواو) في قوله: (فَمَوِيَّهَا) للضرورة⁽⁷⁾.

أما الرأي الآخر: فرأي الكوفيين، وذهبوا إلى أَنَّ الميم في (اللَّهُمَّ) ليست عوضاً مِنْ (يا) النداء، وإنما هي بقية جملة محذوفة، أصل العبارة على قول الفراء: (اللَّهُمَّ) أَمْنَا بخير⁽⁸⁾.

وحجتهم في ذلك أنه لما كثر وروده في كلامهم، وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة، والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير⁽⁹⁾.

قال الفراء: ((ونرى أنها كانت كلمة ضم عليها (أَمْ)، تريد: يا الله أَمْنَا بخير، فكثرت في الكلام فاختلفت))⁽¹⁰⁾.

وعليه فالكوفيون لا يرون أَنَّ الميم في (اللَّهُمَّ) عوض من حرف النداء (يا)، لذا فهم يجوزون القول: (يا اللَّهُمَّ) في السّعة، ولا يُعدُّ هذا في مذهبهم اجتماعاً للعوض بالمعوّض منه⁽¹¹⁾.

واستدلوا بقول الشاعر⁽¹²⁾:

وما علكِ أَنْ تقولِي كُلمَا
صَلَّيْتِ أَوْ سَبَّحْتِ: يَا اللَّهُمَّ مَا

(1) التخمير 357/1، وينظر الانصاف في مسائل الخلاف 341/1، والتبيين عن مذاهب النحويين 449، واللباب في علل البناء والاعراب 338/1، وشرح المفصل 16/2، والتوتونة 289، وشرح التسهيل لابن مالك 401/3.

(2) التخمير 375/1، وينظر الكتاب 196/2، والمقتضب 239/4-242، والأصول في النحو 338/1، وأمالى ابن الشجري 340/2، وأسرار العربية 232.

(3) الجمل في النحو 110.

(4) الكتاب 25/1.

(5) ينظر التخمير 359-358/1، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 184/1، والأصول في النحو 338/1، وعلل النحو 344/1، وأمالى ابن الشجري 340/2، والانصاف 343/1، وأسرار العربية 232، والتبيين عن مذاهب النحويين 450، واللباب في علل البناء والإعراب 338/1، والإيضاح في شرح المفصل 289/1، وشرح التسهيل لابن مالك 401/3، وبحوث نحوية في الجملة العربية 143.

(6) البيت يُنسب إلى الفرزدق ولم أجده في ديوانه، ينظر الكتاب 622/3، وليس في كلام العرب 216، والانصاف 345/1.

(7) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب 329/2.

(8) معاني القرآن للفراء 203/1، وينظر الانصاف 341/1، والتخمير 358/1، والتبيين عن مذاهب النحويين 449، وتوضيح المقاصد والمسالك 1069/2، وبحوث نحوية في الجملة العربية 144.

(9) التخمير 358/1، وينظر الانصاف 341/1، وانتلاف النصره 47، وهمع الهوامع 64/3 - 65، وشرح التصريح 224/2.

(10) معاني القرآن 203/1.

(11) ينظر الانصاف 343/1، وارتشاف الضرب 2191/4، وشرح التصريح 224/2، وشرح الاشموني 217/3، وبحوث نحوية في الجملة العربية 144. وردود الباقولي النحوية 202.

(12) البيت لم يُنسب إلى قائل، ينظر الانصاف 342/1، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 72/12.

أُرِدُّ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا

وردَّ البصريونَ ما استدلَّ به الكوفيين بقولهم: ((هذا الشعر لا يُعرَفُ قائلُهُ، فلا يكونُ فيه حُجَّةٌ، وعلى أَنَّهُ إِنْ صَحَّ عند العرب بينهما للضرورة أَنَّ العوض في آخر الاسم، والمعوض في أوله، والجمع بين العوض والمُعَوِّض منه جائزٌ في ضرورة الشعر))⁽¹⁾.
ويمكنُ تحريرُ ما ذهبَ إليه العلماءُ بفسادِ رأيِ الكوفيين ما يأتي:

أ- لو كان الأصل كما قال الكوفيون لكان ينبغي أن يجوز القول: (اللَّهُمَّنا بخير). وهذا بالأجماع ممتنع⁽²⁾.
ب- لو كان الأول في قولهم (اللَّهُمَّنا بخير) يُراد به (أَمْ) كما قالوا، لَمَا حَسُنَ تكرر الثاني؛ لَأَنَّهُ لا فائدة منه⁽³⁾.
ت- لو كان الأصل، (يا الله أُمَّنا بخير) كما زعموا، لكان ينبغي أن نقول: (اللَّهُمَّنا وَاِحْمَنَّا) بالعطف، وهو بالأجماع ممتنع، فلم يجز أن يقال إلا: (اللَّهُمَّنا وَاِحْمَنَّا) بلا عطف⁽⁴⁾.

أما الخوارزمي فلم يذكرُ موقفَهُ من هذه المسألة، بل عرضَ الرأيين فقط، ولم يُعَقِّبْ عليهما، أو يُرَجِّحَ أحدَ الرأيين على الآخر. وما ذهبَ إليه البصريون هو الرَّاجِحُ عندي - والله تعالى أعلم -.

2- (لَنْ) بين البساطة والتركيب:

اتَّفَقَ النحويونَ على أن الحرفَ (لَنْ) يدخلُ الفعلَ المضارعَ فيَنصِبُهُ، ويُدخلُهُ في إطارِ النَّفْيِ والاستقبال⁽⁵⁾، وإفادته تأبيدِ النفي بخلاف (لا)⁽⁶⁾؛ كقولهِ تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي﴾ [الأعراف: 143].

ومن المسائل التي ذكرها الخوارزمي في كتابه التخمير خلافُ العلماءِ النَّحْوِيِّينَ في (لَنْ) مِنْ حيثُ بساطتها وتركيبها، وذكر ثلاثة مذاهبٍ مُختلفةٍ في المسألة:

مذهبُ الخليل: أن أصلَ (لَنْ): (لا أَنْ)؛ ولذلك نصَّبَتِ الفِعْلَ، إلا أَنَّهُا خَفَّفَتْ لكثرةِ رُوْدِها في الكلام، كما خَفَّفَتْ (وَيْلَمَهُ)، و(إيشِ ثُرَيْدُ)⁽⁷⁾.

وجاء رأيه في كتابه (العين) إذ قال: ((وأما (لَنْ) فهي: (لا أَنْ)، وُصِلَتْ لكثرةِ استعمالها في الكلام، ألا ترى أَنَّهُا تُشْبِهُ في المعنى (لا) ولكنها أوكَدُ؛ تقول: (لَنْ يُكْرِمَكَ زيدٌ)، معناها: كأنَّهُ يطمعُ في إكرامه، ففِيَتْ عنه، ووَكَّدَتْ النَّفْيَ بـ (لَنْ)، فكانت أوكَدُ مِنْ (لا)).⁽⁸⁾ ووافقهُ الكسائي⁽⁹⁾.

وحجَّتُهُما في ذلك: قُرْبُ لفظِ (لَنْ) مِنْ (لا) و(أَنْ)؛ لَأَنَّهُا تُشَارِكُ (لا) نفيًا، و(أَنْ) نصبًا للفعل المضارع⁽¹⁰⁾.
مذهبُ سيبويه⁽¹¹⁾، وتبعَهُ جُلُّ النُّحاةِ⁽¹²⁾ أنَّ (لَنْ) أصليةٌ بسيطةٌ ومفردةٌ غيرُ مُركَّبةٍ خلافاً للخليل والكسائي⁽¹³⁾.
وذكرَ سيبويه قولَهُ: ((ولو كانت على ما يقولُ الخليلُ لما قُلْتُ: (أما زيداً فلَنْ أُضْرِبُ)، والفِعْلُ صلةٌ؛ فكأنَّهُ قال: (أما زيداً فلا الضربُ لَهُ))⁽¹⁴⁾، وهذا ما نقلَهُ الخوارزمي⁽¹⁾. ومثله قال المبردُ وردوا مذهبَ الخليلِ بجملةٍ أدلَّةٍ منها:

- (1) الانصاف 345/1.
- (2) ينظر الإنصاف 344/1، وشرح المفصل 16/2، والمقاصد الشافية 1697/4، وبحوث نحوية في الجملة العربية 145.
- (3) ينظر الإنصاف 344/1، و بحوث نحوية في الجملة العربية 145.
- (4) ينظر المصدران أنفسهما، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك 407، والمقاصد النحوية 1697/4.
- (5) ينظر معاني الحروف للرماني 99، ورسف المباني 355، وجامع الدروس العربية 254/3، ومعجم حروف المعاني في القرآن الكريم 944/2.
- (6) ينظر نتائج الفكر في النحو 102، وشرح المفصل 112/8، وشرح التصريح 357/2.
- (7) التخمير 89/4.
- (8) العين 350/8، وينظر الكتاب 5/3، والمقتضب 8/2، والتخمير 89/4.
- (9) ينظر معاني القرآن للكسائي 74، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 161/1، وإعراب القرآن للنحاس 63/1، وتهذيب اللغة 239/15، وشرح التسهيل لابن مالك 15/4.
- (10) همع الهوامع 93/4، وينظر شرح التصريح 358/2.
- (11) ينظر الكتاب 5/3.
- (12) ينظر المقتضب 8/2، والأصول في النحو 147/2، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 33/1، والتعليقة على كتاب سيبويه 127/2، والمسائل الحلييات 245، وعلل النحو 192، والمفصل 312، والتخمير 90/4، وشرح المفصل 112/8، وشرح التسهيل 14/4 - 15.
- (13) ينظر المصادر أنفسها.
- (14) الكتاب 5/3، وينظر التخمير 89/4.

- أ- أن البساطة أصل والتركيب فرع، ولا يجوز القول بالتركيب إلا لوجود دليل⁽²⁾.
- ب- لو كان الأصل كما زعم الخليل لما قدم معمول معمولها عليها؛ كقولك: (زيداً لن أضرب) - وبهذا رد سيوييه على الخليل، - فدل ذلك على إفرادها وعدم تركيبها⁽³⁾.
- ت- أن دعوى التركيب إنما تصح إذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب، كما في (لولا) فأصلها (لو) و(لا)، وذلك خلاف (لن)⁽⁴⁾.
- ث- أن (أن) الناصبة قد تؤول مع ما بعدها في تأويل المفرد، ولا يصح ذلك مع (لن)⁽⁵⁾.
- وأخذ الزمخشري برأي سيوييه بقوله: ((...، وهي عند سيوييه حرف برأسه، وهو الصحيح))⁽⁶⁾. وهذا ما أيده الخوارزمي بقوله: ((ومذهب سيوييه هو رأي الشيخ - وهو الصواب - أن لا يحكم عليها بخلاف ظاهرها؛ لأن الأدوات لا تصرف لها، وهو قول أكثر النحويين))⁽⁷⁾.

وأضاف الخوارزمي مذهب الفراء بقوله: ((وزعم الفراء أن أصل (لن) (لا) أبدلت من ألفها النون))⁽⁸⁾.

ويُفهم من كلام الخوارزمي أن الفراء⁽⁹⁾ كان مخالفاً لإجماع النحويين في هذه المسألة، والرأي عنده أن الأصل في (لن): (لا) التي للنفى، إذ أبدل من ألفها نوناً، غير أن النحويين لم يأخذوا برأيه، ولم يسمعو مثله مطلقاً، قال ابن يعيش: ((ولا أدري كيف أطلع على ذلك، إذ ذلك شيء لا يطلع عليه إلا بالنص من الواضح))⁽¹⁰⁾، وذكر الرضي الاسترآبادي⁽¹¹⁾، والمرادي⁽¹²⁾ أن قول الفراء دعوى لا دليل عليه.

ويُلوح لي أن ما ذكره سيوييه وإجماع النحويين ومنهم الخوارزمي في هذه المسألة هو الصواب، وقيل أن تُغادر المسألة لا بُد من القول: إن مثل هذه الخلافات في مثل هذه المسائل لا تُقدم شيئاً علمياً لدارسي اللغة العربية، فالعرب نطقت بهذه الحروف على مقتضى السليقة اللغوية، فتستعمل المفردات كل بحسب موضعه، فلا حاجة لتأويل الظاهر؛ لأن الظاهر أولى من المضمرة، فذلك يدخلنا في مناطق يصعب الخروج منها، وعليه لا نقول بتركيب (لن)، بل نؤكد بساطتها - والله أعلم.

الخاتمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه ومن والاه:

بعد هذه الجولة التي تم من خلالها تسليط الضوء على بعض الآراء النحوية للخوارزمي في كتابه التخمير، لا يمكن القول بأن هذا البحث قد أحاط بكل صغيرة وكبيرة فيما يتعلق بدراسة آراء الخوارزمي النحوية، لأن المسألة أكبر من ذلك بكثير ولا تستوعبها هذه الصفحات القلائل، بناءً لهذا العرض الموجز لآراء الخوارزمي النحوية، يمكن اجمال النتائج الآتية:

1- لم يكن الخوارزمي ثابت الرأي في مسائله، فكان ناقداً للنحويين وموافقاً لهم في بعض المسائل، وعارضاً آراءهم دون ترجيح في بعضها الآخر.

2- غلب على أسلوبه طابع القسوة والشدة في رده آراء العلماء واعتراضه عليهم.

3- فكما يرد الآراء كان في الجانب الآخر يرد القراءات القرآنية دون تهيب.

- (1) ينظر التخمير 89/4.
- (2) ينظر رصف المباني 355، والجنى الداني 271، ومسائل خلافية بين الخليل وسيوييه 45.
- (3) ينظر الكتاب 5/3، وعلل النحو 192، والمقتصد في شرح الإيضاح 1050/2، واللباب في علل البناء والإعراب 33/2، والتخمير 89/4، والجنى الداني 271.
- (4) ينظر شرح التصريح 359/2، وحاشية الصبان 407/3، ومسائل خلافية بين الخليل وسيوييه 45.
- (5) رصف المباني 356، والجنى الداني 271.
- (6) المفصل 312، وينظر التخمير 90/4.
- (7) التخمير 90/4.
- (8) التخمير 89/4.
- (9) لم أجد الرأي في كتابه (معاني القرآن)، ينظر التخمير 90/4، ولسان العرب 392/13، والبحر المحيط 148/1.
- (10) شرح المفصل 16/7.
- (11) ينظر شرح الرضي على الكافية 39/4.
- (12) ينظر الجنى الداني 272.

- 4- كان يحترم شخصية الزمخشري، وطالما يذكر صفة (الشيخ، وجار الله) ولم يذكره باسمه في عبارات كتابه.
- 5- كان يعرض آراء النحويين أولاً، ثم بيان رأيه موافقاً لهم أو معارضاً، وفي بعضها الآخر يذكرها من دون ترجيح رأي على آخر.
- 6- كان الخوارزمي شأنه شأن غيره من العلماء يستشهد بالآيات القرآنية، وكلام العرب شعراً ونثراً.
- 7- لم تنحصر آراؤه بمذهبٍ نحويٍّ مُعَيَّن، بل كان يختار المذهب الذي يوافق ميوله النحوية، من خلال التحليل والاستقصاء في عرضه المسائل النحوية.
- 8- الخوارزمي شخصية علمية متحرر الفكر، واسع العلم ليس في مجال النحو فقط، بل في علوم شتى، كالبلاغة، والفقه، والتفسير، والشعر، وغيرها

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي (ت 802هـ)، تحقيق ك طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط2، 1407هـ - 1987م.
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012م.
- أدوات الإعراب، ظاهر شوكت البياتي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت - لبنان، ط1، 1425هـ - 2005م.
- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط3، 1417هـ - 1996م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الاندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ - 1998م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس احمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل ابراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي دمشقي (ت 1396هـ)، دار العلم للملايين، ط15، 2002م.
- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت 646هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمّار - الاردن، دار الجيل - بيروت.
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت 542هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط1، 1413هـ - 1992م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت 646هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط1، 1406هـ - 1982م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، الأنباري النحوي (ت 577هـ)، مطبعة السعادة، ط4، 1961م.
- أوضح المسالك الى الفية ابن مالك، لجمال الدين ابن هشام الانصاري المصري (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- الايضاح العضدي، لأبي علي الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق: حسن شانلي فرهود، كلية الآداب - جامعة الرياض، ط1، -1969م.
- الايضاح في شرح المفصل، ابو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت 646هـ)، تحقيق: موسى بناي العلي، مطبعة العاني - بغداد.

- بحوث نحوية في الجملة العربية، عبد الخالق زغير عدل، العراق - جامعة واسط، ط1، 2010م دمشق.
- البديع في علم العربية، للمبارك بن محمد الشيباني الجزري، أبي السعادات مجد الدين بن الأثير (ت 606هـ)، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1420هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الأشبيلي (ت 688هـ)، تحقيق: عياد بن عيد الشبيتي، دار الغرب، الإسلامي، ط1، 1407هـ - 1986م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان، صيدا.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تصنيف: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي (ت 817هـ)، تحقيق: محمد المصري، دار سعدالدين، ط1، 1421هـ - 2000م.
- البهجة المرضية للسيوطي (ت 911هـ)، تأليف: محمد صالح بن أحمد الغرسي، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة - مصر، 1421هـ - 2000م.
- تاج التراجم، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن فطووباغا السوداني الحنفي (ت 879هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم - دمشق، ط1، 1413هـ - 1992م.
- تاريخ إربل، للمبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، المعروف بابن المستوفي (ت 637هـ)، تحقيق: سامي بن سيد خماس الصقار، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، 1980م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والاعلام، للحافظ المؤرخ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1410هـ - 1990م.
- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر - دمشق، ط1، 1402هـ - 1982م.
- التبيان في اعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبدالله العكبري (ت 616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تأليف ابي البقاء العكبري (ت 616هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الفكر الاسلامي، بيروت - لبنان، 1396هـ.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هندراوي، دار القلم - دمشق، ودار كنوز اشبيليا، ط1، 1421 - 2000م.
- التطور النحوي للغة العربية، للمستشرق الألماني برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه: الدكتور رمضان عبدالقواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط2، 1414هـ - 1994م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط1، 1410هـ - 1990م.
- تفسير البحر المحیط، تأليف: أثير الدين محمد بن يوسف بن علي ابن حيان الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار احياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- تقريب المقرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، ط1، 1402هـ - 1982م.
- النمام في تفسير اشعار هذيل، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: احمد ناجي القيسي، وخديجة عبد الرزاق الحديثي، وأحمد مطلوب، مطبعة العاني - بغداد، ط1 و 1381هـ - 1962م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي المصري، المعروف بناظر الجيش (ت 778هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1428هـ.
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي (ت 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 2001م.
- توجيه اللمع، احمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: فايز زكي محمد ذياب، دار السلام، القاهرة، ط2، 1428هـ - 2007م.
- التوطئة، لأبي علي الشلوبيني، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، جامعة الكويت، 1401هـ - 1981م.
- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلابيني (ت 1364هـ)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط28، 1993م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله المرادي (ت 749هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1413هـ - 1992م.
- حاشية الصبآن على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط4، 1418هـ - 1997م.
- الخصائص، ابو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1371هـ - 1952م.
- ديوان الإسلام، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبدالرحمن (1167هـ)، تحقيق: سيد كسوري حسن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1411هـ - 1990م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد السُّكري (ت 290هـ)، تحقيق: الشيخ محمد آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، 1998م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبدالنور المالقي (ت 702هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق، ط2، 1423هـ، 2002م.
- ديوان العرجي، تحقيق الدكتور سجع جميل الجبيلي، دار صادر بيروت، ط1، 1998.
- شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، المصري، الهمداني (ت 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث - القاهرة، ط20، 1400هـ - 1980م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تأليف أبي الناظم عبد الله بدر الدين محمد بن الامام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1420هـ - 2000م.
- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، ابو الحسن، نور الدين، الاشموني (ت 900هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.
- شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الاندلسي (ت 672هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ - 1990م.
- شرح التسهيل للمرادي، تحقيق: محمد عبد النبي احمد عبيد، مكتبة الايمان - المنصورة، ط1، 1427هـ، 2006م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهرى (ت 905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1421هـ - 2000م.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترآبادي النحوي (ت 686هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس - بنغازي، ط2، 1996م.
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2007م.

- شرح ألفية ابن معطي، تحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، شارع الاسلام، ط1، 1405هـ - 1985م.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين ابي عبد الله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجبالي، تحقيق: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، دار المأمون للتراث، ط.
- شرح التلمع للأصفهاني، أبي الحسن علي بن الحسين الباقرلي (ت 543هـ)، تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عبادة، 1990م.
- شرح المفصل، موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي (ت 643هـ)، عنيت بطبعه ونشره بأر المشيخة، ادارة الطباعة المنيرية - مصر.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة - الرياض، ط1، 1418هـ - 1997م.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الاشبيلي (ت 669هـ) الشرح الكبير، تحقيق: صاحب أبو جناح.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2008م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبدالله محمد بن عيسى السلسلي (ت 770هـ)، تحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة، ط1، 1406هـ - 1986م.
- ضرائر الشعر، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور (ت 669هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط1، 1980م.
- علل النحو، محمد بن عبدالله بن العباس أبو الحسن ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد - الرياض - السعودية، ط1، 1420هـ - 1999م.
- الغرة في شرح التلمع، لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان (ت 569هـ)، تحقيق: فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، دار التدمرية، ط1، 1432هـ - 2011م.
- فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسد، مكة المكرمة، ط1، 2010م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، ط2، 1406هـ - 1986م.
- الكتاب، كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
- كتاب الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي (ت 415هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1413هـ - 1993م.
- كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل، تصنيف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت 617هـ)، تحقيق: عادل محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، 1419هـ - 1998م.
- كتاب الجمل في النحو، تصنيف الخليل بن احمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1985م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة (ت 1067هـ)، مكتبة المثني، بغداد، 1941م.
- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمر بن تميم الفراهيدي البصري (ت 170هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الكناش في النحو والتصريف، لأبي الفداء عماد الدين اسماعيل بن شاهنشاه بن ايوب، الملك المؤيد (ت 732هـ)، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، 2000م.
- اللباب في علل البناء والاعراب، لابي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616هـ)، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق.

- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ابن منظور الافريقي المصري، دار صادر - بيروت، ط3، 1414هـ.
- اللُّمَع في العربية، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: سميح أبو مغلي، عمان - دار مجدلاوي للنشر، 1988م.
- ليس في كلام العرب، أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت 370هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط2، مكة المكرمة، 1399هـ - 1979م.
- مجالس العلماء، عبد الرحمن بن اسحاق البغدادي الزجاجي، أبو القاسم (ت 337هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط2، 1403هـ - 1983م.
- المرتجل، لأبي محمد عبد الله بن أحمد ابن الخشاب (ت 567هـ)، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1392هـ - 1972م.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق: حسن هنداي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - بيروت، ط1، 1407هـ - 1987م.
- مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، فخر صالح سليمان قدارة، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط1، 1415هـ - 1990م.
- مسائل خلافية في النحو، ابو البقاء وعبد الله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي (ت 616هـ)، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي - بيروت، ط1، 1412هـ - 1992م.
- المسائل العسكرية في النحو العربي، لأبي علي النحوي، تحقيق: علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية، عمان - الأردن، 2002م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز، 1400هـ - 1980م.
- معاني الحروف، تأليف أبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (ت 384هـ)، تحقيق: الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونة، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط1، 1426هـ - 2005م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط1.
- معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت 215هـ)، تحقيق: هدى محمود قراة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط1، 1411هـ - 1990م.
- معاني القرآن، لعلي بن حمزة الكسائي (189هـ)؛ إعداد: عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 1998م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، أبو اسحاق ابراهيم بن الشري (ت 311)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط1، 1408هـ - 1988م.
- معاني النحو، تأليف الدكتور فاضل صالح السامرائي، مؤسسة التأريخ العربي للطباعة والنشر، إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1428هـ - 2007م.
- معجم الأدباء، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي (ت 626هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414هـ - 1993م.
- معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة (ت 1408هـ)، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ - 1996م.
- معجم حروف المعاني في القرآن الكريم، صنفه: محمد حسن الشريف، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1417هـ - 1996م.

- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، لجمال الدين ابن هشام الانصاري (ت 761هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط1، 1384هـ-1964م.
- المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة دار عمار، ط1، 1425هـ-2004م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح الفية ابن مالك، أبو اسحاق ابراهيم بن موسى، معهد البحوث العلمية واحياء التراث الاسلامي بجامعة ام القرى - مكة المكرمة، ط1، 1428هـ - 2007م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور ب(شرح الشواهد الكبرى)، لبدر الدين محمود بن احمد بن موسى العيني (ت 855هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1413هـ، 2010م.
- المقتصد في شرح الايضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد - بغداد، 1982م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، 1415هـ-1994م.
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي، للإمام يحيى بن حمزة العلوي (ت 749هـ)، تحقيق: هادي عبدالله ناجي، مكتبة الرشيد، المملكة العربية السعودية - الرياض، ط1، 1430هـ - 2009م.
- الموقفي في النحو، لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت 299هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، وهاشم طه شلاش، مجلة المورد - بغداد، المجلد الرابع - العدد الثاني، 1395هـ - 1975م.
- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت 581هـ)، تحقيق: عادل احمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1412هـ - 1992م.
- النحو الشافي، للدكتور محمود حسني مغالسة، مؤسسة الرسالة.
- النُكت في تفسير كتاب سيبويه، تأليف أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعم الشنتمري (ت 476هـ)، تحقيق: رشيد بالحبيب، المملكة المغربية - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1420هـ - 1999م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، 1413هـ - 1992م.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن عبدالله الصفدي (ت 764هـ)، تحقيق: أحمد الارناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، 1420هـ - 2000م.